العدالة الجبائية : مسألة جوهرية في قانون المالية

النقاط الرئيسية:

- في ضل مواجهة جدار الديون، تحتل مسألة العدالة الجبائية من جديد مكان الصدارة في النقاشات.
- لم يتحمل الموظفون العموميون والشركات العبء الجبائي الإضافي المرتبط بارتفاع تسديد الديون.
- تحمل المستهلكون الأقل دخلاً، القسط الأكبر من هذا العبء الجبائي.

العنوان : تطور أهم الإيرادات الجبائية في تونس 1986 - 2018

إنتاج: المرصد التونسي الاقتصاد

المصدر: وزارة المالية

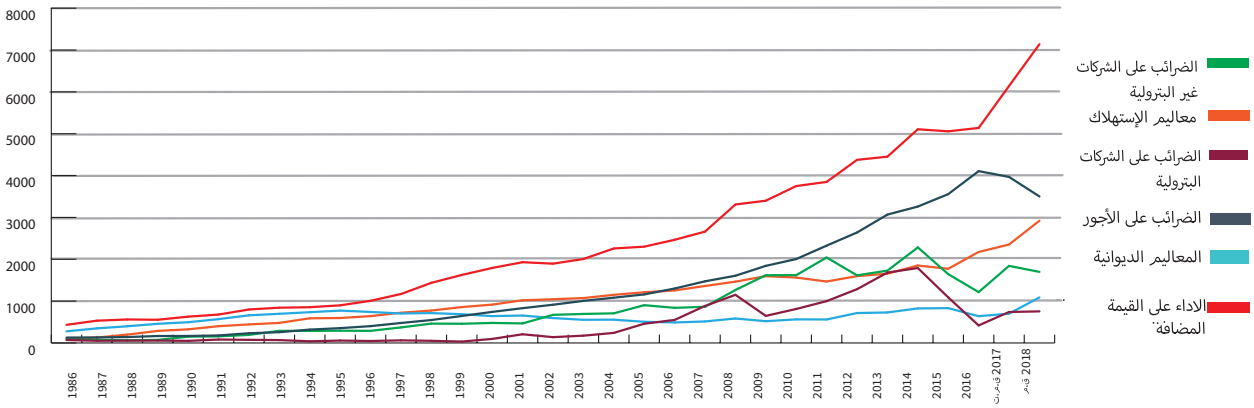

مع ظهور جدار الديون في عام 2017 (انظر ما وراء الأرقام عدد 12)، واجهت الحكومة مسألة جوهرية تتعلق بالعدالة الجبائية ألا وهي: كيفية توزيع العبء الجبائي الإضافي لمجابهة جدار الديون؟ في حين أن إيرادات الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين (IRPP) قد ارتفعت بشكل كبير إلى حدود سنة 2016، فقد شهدت ركودا في سنة 2017 ومن المتوقع أن تشهد انخفاضا بحلول سنة 2018. وفي إطار سياسة التقشف، ونظرا إلى رفض صندوق النقد الدولي رفضا قاطعا للترفيع في أجور موظفي القطاع العام، تحولت هذه الزيادة إلى « إعتماد جبائي » ، أي تخفيض في الضرائب، مما أدى إلى تخفيض مساهمتهم الجبائية في هاتين السنتين. وفي الوقت نفسه، وبسبب الضغط الذي يمارسه الأعراف، لم تقم الحكومة بتجديد المساهمة الاستثنائية لعام 2017 البالغة 7.5 ٪ من الضريبة على الشركات. وبالنسبة لعام 2018، فقد قررت الحكومة تعديل استراتيجيتها عن طريق زيادة نسبة الضريبة على الشركات إلى 35 ٪ بالنسبة للمغازات الكبرى ووكالات بيع السيارات والعلامات الأجنبية، في حين خفّضت نسبة الضريبة على الشركات إلى 20 ٪ بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ومع ذلك، فإن هذه الإستراتيجية لم تزد في المساهمة الجبائية المتوقعة للشركات في عام 2018، بل شهدت انخفاضا طفيفا. وابتداء من عام 2015، ضغط صندوق النقد الدولي على الحكومات المتعاقبة، دون جدوى، لتوسيع نطاق تطبيق الأداء على القيمة المضافة والانتقال من ثلاثة نسب (6%, 12% و 18%) إلى نسبتين فقط (6% و 18%) مع تطبيق نسبة 18 % على المنتجات التي كانت تخضع الى نسبة 12 %. وأمام جدار الديون ، اضطرت الحكومة في عام 2017 إلى توسيع نطاق تطبيق الأداء على القيمة المضافة، وقررت أخيرا في عام 2018 زيادة المعدلات الثلاثة لضريبة الأداء على القيمة المضافة بنسبة 1% بدلا عن زيادة النسبة الوسطى بنسبة 6%. وأخيرا، وكما يبينه الرسم البياني، فإن المستهلكين هم الذين تحملوا كليا العبء الجبائي لمواجهة جدار الديون في عامي 2017 و 2018، متأثرين بضرائب جاحفة زيادةً على إرتفاع الأداء على القيمة المضافة ومعاليم الاستهلاك. وبغض النظر عن التحدي الكبير الذي تطرحه مسألة العدالة الجبائية، سيتحمل المستهلكون الأقل دخلاً ثمن الإصلاح الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على تونس.

الكاتب : شفيق بن روين | **البريد الإلكتروني:** Chafik.benrouine@economie-tunisie.org